

هذا العدد

”علم نفس أم علوم نفس“

يمثل العدد الخاص الراهن امتدادا لعدد سابق نشرته مجلة دراسات عربية (إبريل ٢٠٢١) ، حول مشروع نقابة المهن النفسية، وقد تناول عدد مشروع النقابة "ماضي وحاضر ومستقبل" نقابة المهن النفسية، أما العدد الراهن فيتناول أحد أبرز المبررات التي يستند إليها المتخصصون في علم النفس في دعوتهم لإنشاء نقابة المهن النفسية والمتمثل في "اتساع مجالات دراسة علم النفس واتساع تطبيقاته عبر مختلف مجالاته" وهو ما جعل علم النفس يتحول إلى مظلة أكبر تضم تحتها "علوم نفس" وليس مجرد تخصص ضيق يسمى علم النفس.

وقد تصدر العدد السابق (عدد مشروع النقابة) مقالا لكاتب هذه السطور عرض خلاله للمبررات التي وقفت وراء السعي الممتد للأخصائيين النفسيين لإنشاء نقابة لهم للمهن النفسية. وصنف الكاتب هذه المبررات في خمس فئات كبرى من المبررات تناولت:

أولاً: الزيادة المطردة في أقسام علم النفس وخريجيه: وحدث طفرة كبيرة، وزيادة مطردة في عدد أقسام علم النفس بالكليات والجامعات المصرية، وهو ما صاحبه زيادة في عدد الخريجين من أقسام علم النفس المتعددة، سواء من كليات الآداب أو من غيرها من الكليات المناظرة أو المتقاطعة معه.

ثانياً: اتساع مجالات علم النفس وتطبيقاته: فقد تعددت تخصصات علم النفس الأساسية والبيئية والتطبيقية، بحيث أصبحنا الآن بصدد ما يمكن تسميته بـ "علوم النفس" وليس بصدد "علم نفس" واحد عام. ويتزايد التخصصات تزايدت مجالات العمل، وتزايدت الحاجة للاعتراف المهني بالمشتغلين بهذه المجالات.

ثالثاً: اتساع حاجة المجتمع للسيكولوجيين ولتطبيقات علم النفس: فحديثاً، حدثت طفرة كبيرة في درجة انتباه المجتمع الي أهمية العلوم الإنسانية في حل مختلف مشكلاته، وكان على رأس هذه العلوم، العلم الذي يتقاطع مع كل تفاصيل الحياة اليومية للإنسان وهو **علم النفس**، وصاحب ذلك اتساع الاهتمام بدور علم النفس في النهوض بمختلف مجالات الحياة، فتوسعت حاجة المجتمع للسيكولوجيين،

مع اعتراف ضمني بالدور المتميز للاختصاصي النفسي في مختلف مناحي الحياة. سواء في المجال الإكلينيكي والصحي، أو الإرشادي والتأهيلي، أو الصناعي والإداري، أو العسكري والشرطي، أو الإيداعي والفني.. إلى آخر أوجه الحياة ومجالاتها. وصاحب ذلك على مستوى المؤسسات المجتمعية، تغير في الصورة الشائعة عن وظائف علم النفس وتطبيقاته، فدور علم النفس في المساهمة في تشخيص الأمراض النفسية وعلاجها لم يعد هو الدور الوحيد المتوقع من السيكلوجيين، بل أصبح لعلم النفس دور ملموس في مختلف التخصصات، ولم يعد مقصوراً على المجال الإكلينيكي.

رابعاً: أزمة الهوية وتهديد استقلالية التخصص: فتجمعت عدة عوامل متنوعة كادت

أن تشوه مجتمعياً الصورة الذهنية عن الأخصائي النفسي، وتراكمت متغيرات أخرى على نحو أصبح مهدد للهوية العلمية للأخصائي النفسي، أولها أنه صاحب زيادة حاجة المجتمع للاختصاصيين النفسيين، زيادة في عدد ما يمكن أن نطلق عليهم الدخلاء على المهنة الذين مارسوا دور السيكلوجي دون أية خلفية أكاديمية أو علمية أو تخصصية، مما أدى الي تشويه في الصورة الذهنية عن علم النفس. فدور السيكلوجي أصبح دوراً مختلطاً في الصورة الذهنية لدي الجمهور العام، فمرة يختلط دوره مع دور الأخصائي الاجتماعي في المدارس الحكومية، ومرة ثانية يختلط دوره مع دور الإخصائي النفسي التربوي (بل ويختلط أحياناً مع دور مدرس مقرر علم النفس في المرحلة الثانوية)، ومرة ثالثة يختلط دوره مع الطبيب في مؤسسات الرعاية الصحية النفسية، ووصل الأمر لاختلاط دوره مع دور اختصاصي رعاية الشباب بالجامعات، ومع أخصائي التنمية البشرية في مجالات الصحة العامة. وهذا الخلط على نحو ما يشير إليه أباء المهنة لا يوجد له مثيل إلا في ثقافتنا العربية فقط، فلا مثيل له في الدول الأجنبية المتقدمة.

خامساً: اختلاط الموقف في الأذهان فيما يتصل بنوعية النقابات وأهداف كل منها،

فهناك النقابات المهنية مقابل النقابات العمالية مقابل النقابات المستقلة، وهنا استقطبت كل نوعية من النقابات جمهور من السيكلوجيين (وغيرهم)، وأصبحت هذه النقابات وكأنها في وضع تنافسي رغم أن كل نوعية من هذه النقابات لها أهدافها ومسئولياتها المختلفة عن بعضها بعضاً]

وفي ضوء هذه المبررات، سعت المجلة الي الكشف عن تجليات تلك

المبررات من خلال استكتاب أساتذة علم النفس الكبار كل في مجاله ليبدلي بشهادته حول هذا الدور التطبيقي المتنامي لعلم النفس، ورغم أن المجلة تركت لكل أستاذ أن يكتب ما يحلو له إلا أن المجلة كان لها مطلباً محورياً واجداً وهو أن يعرض كل أستاذ لمحاوِر كل تخصص اختاره من تخصصات علم النفس وما انجز فيه من تطبيقات. ومن الأساتذة من أسهب مشكورا في توضيح تلك التطبيقات التي عايشها حول علم النفس في مصر، ومنهم من اختار طريقة العرض الموجز لأهم ما انجز من تطبيقات لعلم النفس التي شهدها وشارك فيها خلال عمره المديد.

ومما رصده أساتذة التخصص حول التطبيقات التي أنجزت لعلم النفس في المجال، والتي يتناولها هذا العدد.

ما طرحه حسين عبد القادر بقوله:

" ... بدأ عمل خريجي قسم علم النفس بمصلحة الكفاية الإنتاجية¹ منذ عام ١٩٥٦ لتتواصل ميادين العمل بعدها، ما بين مراكز بحثية ميدانية (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية) ووزارات ومؤسسات ومصانع وجمعيات أهلية وما أكثرها ليتأكد معها الدور والرسالة، وبخاصة مع اتساع رقعة الخريجين وأعدادهم.

و أشيد فرج طه بجهود الأساتذة الأوائل في هذا الصدد بقوله:

ومن الواجب علينا هنا أن نشير بالجهود المبدعة والرائدة التي بذلها أساتذتنا المرحومين السيد محمد خيرى مرسى في مصلحة الكفاية

¹ مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر ... أنشأت الإدارة الحكومية الحديثة هيئة خاصة لتنظيم الجهاز الإداري الحكومي أسمته " ديوان الموظفين " كانت وظيفته الرئيسية تتلخص في انتقاء وتوزيع المتقدمين للعمل بالحكومة على الأسس العلمية المتطورة في العالم؛ فيما يعرف بالاختيار والتوجيه والتدريب المهني على أحدث ما وصل إليه العلم وأنفعه تحت مسمى "مصلحة الكفاية الإنتاجية و التدريب المهني " كهيئة كبرى تتبع وزارة الصناعة، و تختص أساسا باختيار التلاميذ الحاصلين على شهادة الإعدادية العامة و الراغبين في العمل بعد دراسة و تدريب لمدة ثلاث سنوات، دراسية و تدريبيه، و ملتحقين بعد اختبارهم مباشرة في مسابقة عامة، كطلاب تدريب مهني يلتحقون بشركات تتعاقد معهم لمدة ثلاث سنوات (فرج طه).

الإنتاجية، واللواء سيد عبد الحميد مرسى وعماد الدين إسماعيل في القوات المسلحة، ولويس كامل مليكة وغيرهم كثير من الرواد من أساتذتنا وتلاميذهم الكرام.

أما طريف شوقي فيعدد تلك الخدمات النفسية بمؤسسات أخرى مثل:

وزارة الدفاع: حيث تعتبر وزارة الدفاع من أكثر الهيئات الحكومية اهتماما بالاستفادة من الخدمة النفسية بأشكالها المتنوعة في المجالات المختلفة بالوزارة، سواء في مجال اختيار الطلاب الملتحقين بالكليات العسكرية، أو اختيار وتدريب القيادات بمختلف المستويات القيادية إيماناً منها أن حبات العرق في التدريب توفر قطرات الدم في أرض المعركة، وأن من تمرن تمرس، ويتم ذلك من خلال ضباط نفسيين متخصصين من خريجي أقسام علم النفس بالجامعات المصرية بعد التحاقهم بالكلية الحربية ليحصلوا منها على دبلوم في العلوم العسكرية، ويذا يصبحون مؤهلين للخدمة في القوات المسلحة المصرية.

وزارة الداخلية: هناك مجالات متنوعة داخل وزارة الداخلية يتم فيها توظيف الخدمة النفسية بصورة أساسية، ويتم ذلك بواسطة ضباط نفسيين متخصصين من خريجي أقسام علم النفس بالجامعات المصرية، سواء في مصلحة السجون، أو شرطة مكافحة جرائم الآداب، أو شئون المتغيبين عن أسرهم، أو في عمليات التدريب لطلاب كلية الشرطة، والضباط العاملين الملتحقين ببرامج الدبلوم والماجستير والدكتوراه بكلية الدراسات العليا والتدريب بأكاديمية الشرطة.

وزارة التعليم العالي والتعليم العام: وذلك من خلال القيام بعمليات اختيار وإعداد القيادات الشابة، وخاصة فيما يتعلق ببناء الشخصية القيادية الفعالة القادرة على صنع مستقبل هذا الوطن، ووضعه في مصاف الأمم المتقدمة، فضلاً عن تنمية المهارات القيادية للقيادات الأكاديمية، والإدارية الحالية بالوزارة.

وزارة الشئون الاجتماعية: والتي تركز على تنمية المهارات القيادية للعاملين في المجال التطوعي، وتكمن أهمية إعداد قيادات العمل

التطوعي في أن عدد الجمعيات التطوعية في مصر أصبح يربو على الأربعين ألف جمعية؛ ومن ثم فإن اختيار وتدريب تلك القيادات أصبح ذو أهمية خاصة نظراً لدورهم المحوري في عملية التنمية الاجتماعية. وزارة العدل: نظراً للدور المحوري الذي يؤديه القضاة ووكلاء النائب العام في الحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعي من خلال ما يصدرونه من أحكام رادعة ضد مرتكبي الجرائم العامة والخاصة؛ لذا (نجد صور مختلفة من الاهتمام) بعملية اختيارهم وتدريبهم حتى تضمن المؤسسة تدني معدل الأخطاء الشخصية والمهنية أثناء الممارسة العملية لمهامهم إلى الحد الأدنى، مثلما الحال في عمليات اختيار الطيارين التي تخضع لاختبارات وقياسات نفسية محكمة، وبطبيعة الحال يذخر علم النفس بالعديد من المقاييس والاختبارات النفسية وآليات التدريب المتطور الكفيلة ببلوغ تلك الغايات.

وأضاف محمود أبو النيل إلى تلك الهيئات:

هيئة الرقابة الإدارية: لقد أتت هيئة الرقابة الإدارية على رأس الهيئات التي التزمت باتباع النظم والقواعد العلمية في علم النفس في اختيار الأعضاء العاملين بها وفقاً لأهم المتطلبات الرئيسية التي يجب توافرها في عضو هيئة الرقابة الإدارية من جوانب عقلية ونفسية وما الي ذلك لضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة في أداء العمل. مجال البناء والتشييد: على مستوى العمل النفسي اهتمت هيئات البناء والتشييد بتكليف متخصصي علم النفس لتحديد القدرات العقلية وخصائص الشخصية المطلوبة لدي العاملين بقطاع البناء والتشييد.

أما المجال الإكلينيكي والصحي: قلب التخصص وقاسمه المشترك فاستمر التقدم فيه واتسع بصورة ملحوظة، وانتشر في مختلف الجهات بعد زيادة مهارات الاختصاصيين النفسيين بتعدد خبرات النجاح، وهو ما تفره سهير الغباشي بقولها:

أن الأخصائي النفسي المتمرس لديه (الآن) من التأهيل والتدريب والأدوات ذات الكفاءة القياسية، وأساليب وفنيات التدخل الوقائي، والعلاجي، والتأهيلي، والإرشادي ما يكفل له القيام بأدوار مهمة في

مجالات الصحة/المرض أو العجز الجسمي، ومنها إمكاناته لتقديم إسهامات غير تقليدية في مختلف أقسام الرعاية الصحية مثل أقسام طب ورعاية الأطفال، وأقسام رعاية الحالات الحرجة، وأقسام الجراحة وغيرها؛ ويستطيع أن يقدم إسهامات ذات دلالة في تحليل وتحسين نظم الرعاية الصحية، ورسم السياسة الصحية.

وهذا هو نفس الواقع في مجالات الإرشاد النفسي والمجال الصناعي ومجال العمل المدرسي وغيرها والتي رصدها كبار أساتذة علم النفس المتخصصين في هذه المجالات.

وبين رأي رواد التخصص الذين جاهدوا ليخترقوا المصدات أمام عمل الأخصائي النفسي في مرحلة شبابه وقضايا الشباب الذين يجاهدوا ليخترقوا المصدات الجديدة، يأتي هذا العدد داعماً للدعوة التي يرفعها الأخصائيون النفسيون من أكثر من ٦٠ عاما وهي نحو إنشاء نقابة للمهن النفسية.

وفي هذا العدد نعرض لمقالات أساتذة علم النفس وشيوخ تخصصاته المختلفة وفقاً لتخصصات علم النفس، حيث نبدأ بالمجال الإكلينيكي والصحي يليه مجال العمل بالإرشاد النفسي، ثم علم النفس الصناعي، ثم علم النفس الاجتماعي ثم علم النفس التربوي، وأخيراً مجال العمل العسكري.

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. أيمن عامر